المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

الوضع السوري ما بعد نظام الأسد وانعكاساته على المشهد الليبي

إعداد / أ.د.محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

في 28 نوفمبر أطلقت المعارضة السورية المسلحة وبدون سابق انذار عملية عسكرية، تحت قيادة "أحمد الشرع" بغرفة عمليات رئيسية، وشنّت هجومها تحت عملية أطلق عليها "ردع العدوان". بدأت هذه العملية من حلب وتدحرجت بشكل متسارع إلى حماة مروراً بحمص، وباتت تشير التطورات والأحداث المتسارعة بأن أيام بشار الأسد في السلطة باتت معدودة. وفي الثامن من ديسمبر 2024، تم الإعلان بشكل نهائي عن قطع الشريان الاستراتيجي للنظام السوري بالدخول إلى العاصمة دمشق، متنفس قوته، ولوجستية إمداده وموارده، ومن ثم، إسقاطها لتعلن للعالم أجمع نهايته الفعلية وغير المتوقعة.

تهاوى نظام بشار الأسد، وسقط مدوياً في حضيض جرائمه، وتم ترحيله إلى موسكو، تحت ضغط قوات المعارضة السورية المدعومة خارجياً، وبمباركة دولية وإقليمية، ولا سيّما من الجارة تركيا. أسهمت عوامل عدة في سقوط نظام الأسد، يأتي في مقدمتها الظروف الجيوسياسية المواتية في المنطقة التي جاءت لصالح المعارضة السورية، ناهيك عن تحسن أداء فصائل المعارضة كثيراً خلال السنوات الأخيرة فاكتسبت خبرات واسعة في القتال، وصارت أفضل تنظيماً وأكثر انضباطاً وتسليحاً، إضافة إلى فقدان النظام السوري السيطرة تدريجياً والانشقاقات الجماعية التي عجلت بانهياره السريع أمام المعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة، فضلاً عن السمعة القوية التي اكتسبتها فصائل المعارضة السورية في إدلب مما أسهم في تعزيز قوتها بما يكفي لعدم وقوف الخارج في طريقها أو إيقاف تقدمها.

ما بعد سقوط الأسد، سوريا ليست كما قبله، وأن معادلة جديدة باتت تلوح في الأفق، في ضوء تسارع معطيات الأحداث، وهو ما يفرض تحديات كثيرة ينبغي أخذها في الحسبان، وعلى المجتمع السوري بكافة أطيافه وانتماءاته أن يستخلص العبر والدروس من تجارب الماضي، حتى لا تقع سوريا تحت نير الصراعات الداخلية وأسر التدخلات الخارجية العبثية، والشواهد على ذلك كثيرة. لا شك أن ما يحصل في سوريا من فوضى أمنية وعدم استقرار ستكون له تأثيرات متعددة، تلقي بظلالها على منظومة الأمن والاستقرار في ليبيا وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: المشهد السوري ما بعد سقوط نظام بشار الأسد

سقوط نظام بشار الأسد بتلك الصورة ليس نهاية المطاف، إذ لا يزال الطريق شائك وطويل ومعقد في الوقت نفسه، أمام سوريا للوصول إلى الاستقرار السياسي، يبدو واضحاً أن هذه العملية بعثت رسالة طمأنة على المستويين الداخلي والخارجي حتى اللحظة، كما رحب بها معظم السوريين إذا ما استثنيت منطقة الساحل السوري حيث مسقط رأس آل الأسد، التي لا تزال تتسم بحذر نسبي. كونها لم تشهد مواجهات عسكرية كبيرة نسبياً، وعدم حدوث عمليات انتقام أو اعتداء، واستمرت الأوضاع على طبيعتها في المناطق التي باتت تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة. وفي السياق ذاته، دعا أحمد الشرع الملقب "أبو محمد الجولاني" مقاتليه إلى عدم الاقتراب من المؤسسات العامة والمحافظة عليها، وأكد أنها ستبقى تحت إشراف رئيس الوزراء السابق حتى يتم تسليمها رسمياً، إلى الحكومة الجديدة.

مع ذلك تبقى هناك مخاوف من المستقبل، هو أن كل الجبهات والفصائل المنتشرة على طول البلد وعرضها تفتقر إلى قيادة عسكرية موحدة، ومرجعية سياسية تجمعهم، فضلاً عن ذلك ما تزال سوريا مقسمة عملياً، فهناك أكثر من حكومة تعمل على تدبير شؤون فصائل المعارضة المسلحة المختلفة، هيئة تحرير الشام لديها "حكومة الإنقاذ" والجيش الوطني لديه "الحكومة المؤقتة"، في

حين أن منطقة الساحل ما زالت محكومة بمخاوفها، في المقابل هناك حكومة الإدارة الذاتية تدير مناطق شمال شرق سوريا التي تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، حيث وسعت هذه القوات من مساحة نفوذها بعد سيطرتها على مناطق وقرى حتى وصلت على تخوم العراق. اللافت للانتباه أنه لا توجد أي قنوات اتصال بين هذه الحكومات.

يبدو جلياً حتى الآن أن المعارضة السورية المسلحة وهي ليست على وفاقٍ أبداً، لكنها تجاوزت كل الاعتبارات السياسية، وتوحدت تحت غرفة عمليات رئيسية، وبقيادة عسكرية واحدة على رأسها "أحمد الشرع"، وشنّت هجومها تحت اسم "ردع العدوان"، وهذا لم يمنع مشاركة الجيش الوطني في العملية تحت اسم "فجر الحرية"، كما أظهرت الأحداث قبيل دخول العاصمة دمشق بروز غرف عمليات أخرى في درعا البلد، وضمت قوى متعددة.

خلال الأيام القليلة القادمة سوف تظهر إلى الواجهة الأحداث معظم القوى السياسية التي تشكّلت في مراحل سابقة، وتصدرت المشهد السوري، بعدما دفعتها الظروف إلى الانزواء أو الاختفاء من الساحة السياسية السورية. وتنضوي هذه القوى تحت توجهات أيديولوجية متعددة، وخليطاً من الديانان والمذاهب والأعراق، وقد رحبت هذه القوى بنهاية نظام بشار الأسد، وتتطلع إلى نموذج حكم أكثر انفتاحاً على المكوّن السوري بكل توجهاته ومشاربه دون إقصاء، فالمعارضة السورية المسلحة تدرك ذلك الواقع جيداً، وقد بدا جلياً من خلال رسائل لطمأنة الجميع منذ اللحظات الأولى لانطلاق عمليتها العسكرية. إلا أن الخلفية الإسلامية لمعظم فصائل المعارضة السورية المسلحة والجذور التاريخية الجهادية لبعضها لا سيّما "هيئة تحرير الشام" تثير هواجس ومخاوف تلك القوى المعنية بالأمر، في انتظار اتضاح المرحلة الانتقالية.

إن أصعب ما تواجهه سوريا اليوم هو الاستمرار في إدارة البلاد دون الانزلاق في أتون الفوضى والصراعات وتجنب وقوعها على الأقل في هذه المرحلة، وكيفية إدارة الحوار السوري بين كل الفرقاء لتحديد طريقة وخطوات مرحلة الانتقال السياسي السلميّ، بدءاً من كتابة الدستور وانتهاءَ بإعادة بناء الصرح المؤسساتي للدولة السورية. فضلاً عن إعادة بناء وتوطيد علاقات سوريا بالدول العربية ومحيطها الإقليمي والعالم أجمع.

ثانياً: سوريا وتحدي العامل الخارجي

سقوط نظام بشار الأسد بتلك التراجيدية ترك الساحة السورية مفتوحة أمام تأثير فاعلين إقليميين ودوليين كثر، دونما اعتبارات المصلحة السورية بكل محدداتها. طبيعة تلك التأثيرات في الغالب لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب السوري، وما يمكن أن تلحقه آثارها السلبية ببنية الأمن والاستقرار والتنمية في المشهد السوري برمته.

في سياق عبث التحدي الخارجي، ثمة دوراً لبعض الدول الإقليمية فيما يحدث في سوريا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على طرف آخر سعياً لتحقيق أجندتها في إطار التجاذب الكبير. ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ التنظيمات الإرهابية والمتطرفة ويأتي في طليعتها تنظيم " داعش" في سوريا. وسعي هذه الأطراف إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر إفرازات الثورة السورية في زاوية ضيقة.

وعلى السوريين ضرورة التنبه للمخاطر التي تتربص بهم وما يمكن أن تلحقه بدولتهم بما يهدد أمنها واستقرارها، وقد بدأت ملامح ذلك تتضح من الساعات الأولى لسقوط نظام الأسد.

تشير مشاركة فصائل من الجيش الوطني المقرب من تركيا، إلى دعم من الأخيرة وإن كان غير معلن، تشير كل هذه التحركات إلى رغبة تركية في تنشيط دورها وتعزيز مكانتها في دائرة نفوذها الإقليمي

ومجالها الحيوي في محاولة لبلورة هويتها، بهدف تحقيق الطموح التركي في الهيمنة على مناطق نفوذ سابقة في الشرق الأوسط أو تعزيز التواجد في أماكن أخرى من ناحية، وبما يضمن زيادة رصيد أوراقها القوية أمام منافسيها في أي مفاوضات مستقبلية مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الداخلية الليبية وفي حوض المتوسط من ناحية أخرى، ضمن استراتيجية تركية شاملة، للحيلولة دون تجاهلها، أو تبني حلول لها تأثير مباشر في مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي.

استفادت تركيا من الوضع الراهن وتحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها حالة الضعف التي يعاني منها حلفاء النظام السوري (روسيا وإيران)، فروسيا تعاني من حالة استنزاف عسكري واقتصادي من الحرب على أوكرانيا المستمرة منذ فبراير 2022، بينما تعاني إيران من خسائر كبيرة جراء الضربات الكثيرة التي تلقتها إثر الهجمات الإسرائيلية على مواقعها وتحصيناتها في سوريا. بالإضافة إلى أن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بانتقال السلطة من جو بايدن إلى دونالد ترامب، حيث استفادت تركيا منها لتغيير موازين القوى على الأرض، وتحقيق جملة من الأهداف، لعل أبرزها؛ عودة اللاجئين السوريين لديها الذين يقدر عددهم بحوالي 3 ملايين سوري يقيمون على الأراضي التركية، خصوصاً وأنها تحولت إلى مشكلة سياسية واجتماعية تستغلها أحزاب المعارضة في تركيا لصالحها. الهدف الآخر، يتمثل في محاولة تركيا لإضعاف وحدات حماية الشعب الكردية (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني)، ومحاولة إجهاض أي محاولة لإقامة حكم ذاتي للأكراد في شمال سوريا، فضلاً عن التفاهم على مصير مناطق شرق الفرات في حالة انسحاب أمريكي محتمل منها بعد تسلم الرئيس ترامب الرئاسة في مطلع العام 2025.

يظل الخطر الخارجي الأكبر الذي يهدد سوريا وأمنها القومي يتمثل في إسرائيل، التي عبّرت عن مخاوفها من وصول "قوى إسلامية" متشددة إلى الحكم، وتريد من استقرار سوريا أن لا يشكّل بأي

حال من الأحوال مصدر تهديد لها، فإسرائيل استغلت الظروف التي تعيش على وقعها سوريا في الوقت الحالي، حيث نفذ سلاح الجو الإسرائيلي أكثر من 250 غارة استهدفت القدرات العسكرية للجيش السوري في عدة محافظات، وبحسب بيان الجيش الإسرائيلي أنه نفذ ضربات ضد مواقع أسلحة كيمائية ومخازن للصواريخ في سوريا، في خطوة استباقية لضمان سلامة مواطني إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد. وبحسب المسؤولين الإسرائيليين فإن اتفاق فصل القوات بين إسرائيل وسوريا لعام 1974 قد مات." وفي خطوة غير مسبوقة تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنطقة العازلة في هضبة الجولان المحتل وتوغلت برياً في عمق الأراضي السورية وتمركزت بمحافظة القنيطرة جنوب غربي البلاد، وباتت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مشارف العاصمة دمشق، وبمسافة تبعد بضعة كيلو مترات.

التحدي الخارجي الآخر الذي يظل يهدد باستمرار أمن واستقرار الدولة السورية يتمثل في وجود القوات الأجنبية وقواعدها العسكرية في معظم مناطق سوريا، حيث كرّست روسيا من وجودها العسكري في قاعدة حميميم، القاعدة الجوية في اللاذقية، وفي قاعدة طرطوس البحرية. إضافة إلى القواعد الأمريكية المتمركزة في شمال شرق سوريا بنحو 900 جندي في إطار الجود المبذولة لمحاربة التنظيمات المتطرفة في مقدمتها تنظيم "داعش"، وترسل الولايات المتحدة بين الحين والآخر تعزيزات إلى القواعد العسكرية والنقاط الواقعة في حقول النفط في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

بلغت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على سوريا أقصى مداها من حيث حدتها وكثافتها وجرأتها، ولن يبقى هدف استراتيجي مهماً في سوريا إلا تهاجمه وتدمره وتمحوه، فهذه فرصة إسرائيل في استكمال مخططها الاستراتيجي الشامل في المنطقة والذي تهيأت ظروفها الآن بما لم تكن تحلم به مع انهيار سوريا وتقلب أوضاعها وتفشي الفوضى فيها.

ما يحدث في سوريا اليوم يدفعنا إلى التساؤل: أين هم حلفاء سوريا الكبار الذين فتح لهم بشار الأسد أبواب سوريا مشرّعة على مصراعيها، ومنحهم بسخاء شديد القواعد والقوات والتسهيلات والعقود والامتيازات الاقتصادية التي شملت معظم ثروات سوريا الطبيعية والموارد النفطية حتى أصبحوا هم أصحاب البلد الحقيقيين؟ أين روسيا وإيران من كل ما يحصل في سوريا اليوم؟

أين حلفاء سوريا الاستراتيجيين وهم يرون إسرائيل تهاجم سوريا بكل هذه الكثافة الهائلة وتحتل أراضيها وتدمر البنية التحية من مطارات وموانئ رئيسية وتنسف كل ما فيها، وتنتهك اتفاقية فض الاشتباك ويخرج نتنياهو بإعلان أن الجولان سوف يبقى إسرائيلياً إلى الأبد، ولم نسمع عن رد فعل أي من الحليفين الروسي والإيراني، وتركوا السوريين وحدهم يدفعون ثمن السياسات الخاطئة التي انتهجها الرئيس الهارب إلى روسيا بعد أن وفرت له الملاذ الآمن لدواعي إنسانية، بعدما تركوه يفعل ما فعله في شعبه من تشريد وترويع وإرهاب، حتى بات أغلب السوريين لاجئين في بلدان أخرى، وفقدوا أمنهم ومستقر عيشهم.

ولهذا فقد حان الوقت الآن لهاتين القوتين أن تدفع الثمن باهظاً، ولن يكون ذلك إلا بإخراج القوات الروسية والإيرانية من سوريا وإزالة كل أثر لتواجدهم فيها إلى غير رجعة.. فهؤلاء ليسوا بحلفاء استراتيجيين، وإنما هم أصحاب أطماع وأهداف وأجندات إقليمية ودولية ليس للسوريين لهم فيها حظ أو نصيب، وإنما تخص أصحابها وحدهم من روس وإيرانيين وغيرهم كثر ممن غيروا معالم الدولة السورية.

هنا السؤال المهم المطروح على طاولة النقاش، هل روسيا حليف يمكن الوثق به والتعويل عليه في بناء علاقات شراكة واعتماد متبادل، أم أنها فقط دولة تطغى عليها لغة المصالح وبراغماتية نفعية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين؟

لقد أصبحت مصالح روسيا وأمنها القومي فوق كل اعتبار، ولا تقبل البتة أن تقايض في مجالها الحيوي، التي تُعدّ مناطق نفوذ روسية تحت مسمى دول الجوار القريب، وما دون ذلك فهو قابل للتفاوض والمساومة، بيد أن تلك الثوابت تكاد تختفي تماماً أو غائبة في سياسة روسيا تجاه أصدقائها الشرق أوسطيين، وتحديداً في سوريا وليبيا، إذ هي جاهزة للمقايضة واقتناص الفرص التي توفرها التناقضات لقطف الصفقات بدون اعتبارات لمصالح الآخرين، خصوصاً إذا ما ارتبط الأمر بالعلاقات خارج الإقليم وتحديداً الشرق الأوسط.

مواقف روسيا الانتهازية و"النفعية" بحساباتها الدقيقة تجاه نظام بشار سوريا، يشكك في مصداقية تحالفاتها، هل روسيا حليف جدير بالثقة، ويمكن أن يعول عليها في بناء علاقات متينة مع دول المنطقة وعلى وجه الخصوص ليبيا بحيث تخدم أطراف المصلحة، أم أنها فقط دولة تطغى عليها لغة المصالح وتفتقر لمنطق المبادئ وأبسط مقومات التحالف، ويمكن أن تضحي بمصالح أصدقائها وشركائها مقابل تأمين مصالحها.

من خلال التجارب والشواهد العديدة، تظل كل دوائر الخلاف الروسي الأخرى خارج مجالها الحيوي، أقل أهمية، وقابلة للعبة المقايضة والمساومة، كما هو الحال مع نظام القذافي، عندما سمحت بتمرير قرار التدخل العسكري بهدف إسقاطه، فضلاً عن تخليها عن نظام بشار الأسد مؤخراً، وهو ما شكّل لبساً في فهم التصرف الروسي، هل يستند إلى أسباب منطقية، أم أنه تخلٍ عن حليف لها، هذا إن كان النظام السوري، بالفعل، حليفاً لروسيا؟

في المقابل، بعد سقوط نظام بشار الأسد أجرت الإدارة الأمريكية تحركات عاجلة بشأن تقييم الأوضاع حتى لا تخرج عن السيطرة، حيث قام الجنرال إريك كوريلا بزيارة تفقدية للقادة العسكريين والجنود في القواعد الأمريكية في سوريا، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية قواتها هناك، بالإضافة إلى زيارة شركائهم في القضاء على "داعش"، قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكياً. وأضافت القيادة الأمريكية أن كوريلا زار العراق واجتمع مع رئي الوزراء محمد شياع السوداني وقادة عسكريين بهدف تقييم مهمة هزيمة داعش داخل سوريا والعراق.

وفي أول تحرك أمريكي تجاه سوريا ما بعد سقوط نظام الأسد، قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن أن بلاده ستعترف وتدعم بشكل كامل الحكومة السورية الجديدة التي يختارها الشعب السوري ويجب أن تؤدي عملية الانتقال هذه إلى حكم موثوق وشامل وغير طائفي يفي بالمعايير الدولية للشفافية والمساءلة، بما يتفق مع مبادئ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254". وأن تحترم حقوق الأقليات بشكل كامل، وتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية إلى كل المحتاجين، ومنع استخدام سوريا كقاعدة للإرهاب أو تهديد جيرانها، وضمان تأمين أي مخزونات للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية وتدميرها بأمان". ودعا بلينكن "جميع الدول" إلى "دعم عملية شاملة وشفافة والامتناع عن التدخل الخارجي".

وعلى السوريين أن يبحثوا عن مستقبلهم باعتمادهم على جهودهم الذاتية وحدها أو بالاعتماد على

أصدقاء حقيقيين يمكن الوثوق بهم، غير هؤلاء الذين خدعوهم وتركوهم لمصيرهم وتخلوا عنهم في وقت هم بأمس الحاجة إليهم. وأن يقوموا بدورهم إلى جانبهم وإسرائيل تدمر بلدهم وتحوا معالمها، والمساهمة في بناء ما دمرته آلة الحرب الصهيونية وكل الانتهازيين الذين أضاعوا بلداً عربياً وجلبوا له الخراب والدمار ليبقوا هم أصحاب النفوذ وذلك للحفاظ على مكاسبهم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيراً ونفوذاً

خدمة لمصالحها. وكانت نتيجته كل هذه الكوارث والمصائب التي كان السوريون هم أكثر ضحاياها.. هذه لحظة الحقيقة وعلى الشعب السوري أن يأخذ قراره بيده وأن يدافع عن حقه في العيش بحرية وكرامة.

ثالثاً: انعكاسات الوضع السوري المأزوم على ليبيا

لا شك أن الأزمة السورية كانت لها تأثيرات متعددة، فعلى المستوى الداخلي فقد كانت لها تأثيرات عميقة أتت على بنية الدولة السورية الأمنية والسياسية والتنموية بمقتل، كما ألقت بظلالها على منظومة الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي بدرجة غير مسبوقة.

من هنا، يمكن القوب بأن تأثيرات الأزمة السورية طالت العديد من دول شمال أفريقيا، وتعتبر من أكثر الأطراف المتضررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الآثار الأمنية المتدفقة من البيئة المحلية السورية. وتُعدّ ليبيا الأكثر تأثراً بالأزمة السورية على صعيد تمدد الجماعات المتطرفة والإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة وكذلك في صورة تدفق موجات كبيرة من اللاجئين والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن الأشكال المختلفة من التهديد الأمني المقبلة من سوريا بعد سقوط النظام السوري، وما تتضمنه من أخطار وتهديدات على كامل الأراضي الليبية.

حيث ساهم الصراع في سوريا خلال السنوات الماضية في تدفق المقاتلين الأجانب إلى ليبيا، حيث انضم العديد من المقاتلين السوريين والمقاتلين من جنسيات أخرى إلى الميليشيات الليبية المختلفة، كما انتقلت الأيديولوجيات المتطرفة التي نشأت في سوريا إلى ليبيا، حيث ساهمت في انتشار التطرف والإرهاب في مناطق واسعة من البلاد. وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها

التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية، مما زاد من تعقيد المشهد العسكري والسياسي في ليبيا ليمتد أثر ذلك إلى كامل المنطقة.

لا يمكن أيضاً إغفال تأثير القوى الخارجية الفاعلة في الأزمة السورية خصوصاً روسيا وتركيا، حيث استغلت هاتين القوتين الصراع في سوريا لتعزيز نفوذها في ليبيا، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر وتأجيج الصراع. مما قد يؤثر على توازن القوى ومسار الصراع كذلك. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التأثير المباشر للأحداث السورية الأخيرة على ليبيا محدود نسبيًا مقارنة بالعوامل الأخرى التي تؤثر على الوضع في ليبيا، مثل الانقسامات السياسية الداخلية والتحديات الاقتصادية والتدخلات الخارجية.

ويساهم الصراع الدائر حالياً في سوريا في زيادة عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. ويمكن أن يؤثر أيضاً عدم الاستقرار في سوريا بشكل غير مباشر على ليبيا، خصوصاً على طرق التجارة والتعاون الأمني والساحة السياسية العامة. فالوضع السوري الداخلي غير المستقر والفوضى الأمنية غير المسبوقة التي تشهدها الساحة السورية، سوف تدفع بالكثير من السوريين إلى الهجرة إلى دول الجوار ومناطق أخرى، وتعد ليبيا إحدى الدول الجاذبة للكثير من المهاجرين وتحديداً السوريين وهو ما يضع ضغطاً إضافياً على الموارد والبنية التحتية المحدودة بالفعل في ليبيا. فضلاً عن ذلك تبقى المخاوف من تسرب بعض السجناء من جراء الفوضى، وخصوصاً العناصر المتطرفة والإرهابية المطلوبة أمنياً مما يساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا وتحديداً ليبيا. كما أصبحت مصدر قلق إقليمي ودولي وملجأ للعديد من المتشددين الذين يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في أفريقيا والعراق وسورية، بما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة.

مما لا شك فيه أن ما تقوم به التنظيمات غير الرسمية من أعمال تخريبية في ليبيا، سيلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الليبي، إذ أنه يستهدف المنشآت الحيوية والبنى الاقتصادية، وستسعى هذه

الجماعات من خلال خطف الرهائن وترويع الأجانب إلى القضاء على أعمال التنقيب والاستكشاف في المنطقة. كما سيعمل هذا، والحيلولة بكل الوسائل المتاحة دون إقبال الفاعلين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار في ليبيا من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب ما يقيمونه هناك من منشآت وآليات إنتاج. إن من شأن ذلك أن يكون له أثار سلبية على وتيرة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي في ليبيا، وسيعيق بالتالي مسيرتها نحو الحداثة والتمدن.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية والدول المانحة قد تلتفت نحو الأزمة الإنسانية في سوريا، مما قد يؤدي إلى تحويل الموارد والاهتمام بعيدًا عن ليبيا، مما ينتج عن ذلك عواقب وخيمة على الاحتياجات الإنسانية لليبيا وجهود التنمية فيها. أدى الصراع في سوريا إلى تدهور الاقتصاد الليبي، حيث انخفضت أسعار النفط وتضررت البنية التحتية، مما زاد من معاناة الشعب الليبي.

رابعاً: ماذا ينتظر سوريا.. السيناريوهات المحتملة

في ثنايا هذا الواقع الملغوم بالصراع والخلافات، التي تعصف بحاضر ومستقبل سوريا، يمكن أن نستشف بعض آفاق المستقبل في إطار معالم المرحلة الراهنة بكل استحقاقاتها ومخاوفها، كما لا يمكن إغفال أهمية المعطى الصراعي في كشف بنية الواقع السياسي والأمني، وسبل معالجتها في إطار رؤية عميقة ومدركة لعمق المشكل السوري وأدوات تغذيته داخلياً وخارجياً.

ثمة ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمآلات الوضع السوري، ويرتبط تحقق أحد هذه السيناريوهات بمجموعة من المتغيرات التي تفرضها على أرض الواقع. ويمكن افتراض السيناريوهات التالية لمستقبل الأوضاع في سوريا كالتالي:

1- مخاطر تفكك الدولة الوطنية

تواجه سوريا معضلات متعددة، تتمثل في إعادة بناء مؤسسات الدولة من ناحية، وبناء نظام سياسي ديمقراطي من ناحية أخرى. خصوصاً وأن الانقسامات والصراعات الطائفية والدينية التي تشهدها البلاد تجعل المهمة أكثر صعوبة. مما يضع شبح التفكك والتقسيم في حال بقاء أجهزتها ومؤسساتها ضعيفة وهشّة، واستمرار الصراعات والانقسامات الداخلية الحادة دون تسويات وحلول مرضية لمختلف الأطراف.

فالمشهد السوري في ظل ما يجري اليوم من تدافعات وتفاهمات غير مطمئن حالياً، وجميع الاحتمالات واردة. فهناك شدّ وجذبّ، تفاؤل وتشاؤم. سوريا اليوم تتأرجح بين محاولات حثيثة لبناء دولة المؤسسات والقانون والمواطنة، وحالات التشظي الطائفي والعرقي. وهو ما يضع البلد أمام سيناريو التقسيم، إلى 3 دويلات، حكومة مركزية في دمشق، وحكومة إسلامية في حلب، بالتزامن مع تنامى الاتجاه نحو الانفصال المناطقي في الأكراد.

2- الفوضى أو الحرب الأهلية أم استدعاء التدخل الأجنبي

هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه سوريا في الوقت الراهن، حيث أن استمرار الأوضاع الراهنة دون حلول توافقية قد يدفع البلاد إلى الانزلاق في مستنقع الحرب الأهلية في ظل فوضى السلاح وغياب سلطة مركزية قوية، ناهيك عن الآثار السلبية للتدخلات الخارجية التي تفاقم من حدة التوتر والصراع. إذ ليس أمام أطراف السوريين سوى الحل السياسي التوافقي الذي يضمن مصالح جميع القوى السياسية المتصارعة.

3- التحول من الثورة إلى دولة سوريا الديمقراطية

يمكننا القول إن نجاح سوريا في إتمام عملية ديمقراطية حقيقية بعد التخلص من نظام بشار الأسد والتغلب على حالة الاستقطاب الحالية، سيكون فارقاً في إعادة تعريف السيناريو الديمقراطي، ويعتمد قدر كبير من مستقبل الديمقراطية على مخرجات حالة الاستقطابات والتجاذبات الراهنة بين بعض القوى والتيارات السياسية بأبعادها المختلفة الأيديولوجية والحزبية والمناطقية والتي ستمثل اختباراً حقيقياً لمدى قدرة السلطات الانتقالية في سوريا على دمج جماعات العنف والسلاح في العملية السياسية، فضلاً عن قابلية هذا التيارات للاندماج التعددي أساساً، وهذا أكبر تحدي سيواجه سوريا في الوقت الحالي.

خاتمة

سقط نظام بشار الأسد إلى غير رجعة، وباتت سوريا اليوم أمام مرحلة جديدة؛ فإما التوافق السياسي بين الفرقاء بما يضمن عملية انتقال سلس وهادئ تذهب بالسوريين نحو تحقيق الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها، أو الانزلاق نحو الفوضى والحرب الأهلية، ومن ثم، الدخول في نفق مظلم من الصراعات يصبح من الصعوبة بمكان الخروج منه.

إلا أن مسار العودة إلى الاستقرار يكتنفه الكثير من الغموض، فلا تزال سوريا موزعة على قوى محلية عدة بينها خلافات سياسية معقدة وبعضها مسلح أو له عمق شعبي، فضلًا عن استمرار وجود قوات أجنبية على أرضها: الأميركيون في شمال شرق سوريا، والقواعد الروسية في منطقة الساحل، فضلاً عن وجود قوى إقليمية مؤثرة في الساحة السورية مثل تركيا وإسرائيل. لكن يظل كل هذا الطرح رهناً بمآلات التطورات الراهنة على الأرض وبقدرة القوى السورية التي أسقطت

النظام على إدارة التفاعلات مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف السوري، أو التحرك ضدها.

وعليه، فإن احتدام الوضع في سوريا قد يدفع باتجاه نمط جديد من التنافس والصراع، بين القوى الفاعلة في الأزمة السورية ويجعل من ليبيا ساحة مفتوحة للصراع الإقليمي والدولي قد تؤدي إلى مزيد من تعقيدات المشهد الأمني في ليبيا وتهدد استقرارها، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حتى الآن.

كل هذه الأحداث نتج عنها تردي الأوضاع الإنسانية إلى درجة مفزعة، ولم تنته الأزمة الإنسانية في سوريا عند هذا الحد بل امتدت إلى ما مناطق أخرى، ولم تكن ليبيا بمنأى عن تلك التأثيرات، التي طالت الساحة الليبية على كل المستويات. وهو ما يدعو الأطراف الليبية لتجنب بلادهم التأثيرات الخارجية للأزمة السورية، فلابد من تحصين الجبهة الداخلية الليبية بمزيد من الشراكة والتوافق والتعايش.

التوصيات

إن وضع سوريا اليوم هو أشد ما يكون إلى مصالحة وطنية شاملة. فالخيار الأمثل والأنسب لتحقيق ذلك يتم من خلال اختيار نخب قادرة على تحمل المسؤولية وتطور مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والتشفي والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية ما قبل سقوط نظام بشار الأسد وما بعده.

وكمساهمة مستقلة تساعد في فك تفاصيل الخلافات البينية ويؤسس إلى حل برؤية وطنية واسعة تجنب البلاد أي هزات مستقبلية ويساعد في إيجاد حلول مهمة وبعيدة المدى نطرح بعض المقترحات التي ربما تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار، منها ما يلي:

1. الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية ويوقف استنزاف مقدرات سوريا، بما يفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

2. عدم تفكيك الجيش السوري بل إعادة بنائه على أسس مهنية ومحترفة، مما يمهد لتحول سوريا من مرحلة الثورة إلى بناء الدولة الحديثة، التي لا يمكن أن تبنى على العشائرية أو الطائفية أو المناطقية، وإنما على سيادة القانون، وقيم المواطنة.

3. اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية، وتعزيز رؤية التعايش المشترك في إطار احترام التباين في الرؤى.

4. ثمة حاجة ملّحة إلى دستور جديد أو مطوّر يمثل إرادة الشعب السوري لتوطيد إطار أكثر توازناً يشدد على مبادئ المساواة في ميادين المواطنة والعدالة الاجتماعية، وعلى حماية حقوق المرأة والمحرومين والأقليات.

5. الابتعاد عن نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وعدم إقرار قانون لاجتثاث حزب البعث، أو معاداة الطائفة العلوية، واستخلاص الدروس والعبر من أخطاء الآخرين، مثل العراق وليبيا لا زالت تعاني من تبعاتها.

6. التعاون بين كافة الأطراف الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتحمل المسؤولية الوطنية المخولة لهم في مسيرة مكافحة التطرف والإرهاب.

7. الوقف الفوري عن دعم بعض الجماعات المتطرفة بالسلاح والعتاد، حيث تؤكد التجارب التاريخية عدم قدرة الجماعات المتطرفة المسلحة على الاستمرار فيما يتجاوز العنف والعنف المضاد، لأنها لا تقد مشروعاً سياسياً مستداماً، ولأنها تعتمد على التمويل والدعم الخارجي، لذلك، فهي تسقط بمجرد توقف الدعم عنها.

8. استحداث حواضن متخصصة ونوعية، لنقل وعي المجتمع وتحديداً فئة الشباب، إلى تنشئة علمية تواكب التطورات المتسارعة من حولهم، وتجنبهم آفة الانزلاق إلى أتون ثقافة التطرف والإقصاء والإرهاب، يدفع ثمنه المجتمع من أمنه واستقراره.

9. تتطلب مكافحة التطرف والإرهاب والقضاء عليه، وضع خد للتمييز بين مكونات المجتمع بكافة فئاته وشرائحه، ولن يأتي ذلك إلا من خلال التعاون والتضامن ومكافحة الإقصاء المجتمعي، وتحقيق المشاركة السياسية، وإتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة، وضمان الحريات العامة بما فيها الحرية الدينية، والعمل على نشر ثقافة الانفتاح والتسامح وقبول الآخر المختلف من أجل إحلال السلم الأهلي.

10. الرفض المطلق للتدخل الأجنبي في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في سوريا ومن تجاربها المريرة، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل شرائح وأطياف المجتمع السوري. وما نراه في العراق بعد احتلاله عام 2003، والتدخل العسكري الخارجي في ليبيا عام 2011، يبرر هذه المخاوف ويجعل من رفع الأصوات بالحذر والتنبه مشروعاً ومطلوباً.

11. أكدت تجارب الماضي وتجارب الحاضر العربي وغير العربي أن مثل هذا التدخل نجح في حالات قليلة، ولكنه فشل في حالات أخرى كثيرة، حيث ساهم في إطالة أمد الصراعات، وفي تعقيد حلولها السياسية، وفي إشعال الفتن، وزيادة حدة المخاطر على وحدة البلاد وشعوبها ومجتمعاتها، وفتح شهية هذا الخارج على المزيد من الهيمنة ومن نهب الموارد وثروات البلاد ... وما يجري في سويا والعراق وليبيا اليوم ليس عنا ببعيد.